بيان المؤهلات

يُقدَّم هذا البيان وفقاً لأحكام المادة 36 من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، والفقرة 6 من قرار جمعية الدول الأطراف للمحكمة الجنائية الدولية بشأن انتخاب قضاة المحكمة (ICC/ASP/3/Res.6).

ويقدّم ترشيح القاضي الدكتور ليزلي فان رومبي، الرئيس السابق لمحكمة العدل العليا بجمهورية أوروغواي الشرقية، لكي تنظر فيها الدول الأطراف في المحكمة الجنائية الدولية. يتمتّع القاضي الدكتور ليزلي فان رومبيي بالكفاءات الخاصة والاستثنائية المطلوبة لتعيينه قاضيا في المحكمة الجنائية الدولية (في القائمة ألف)، كما تشهَد به خبرته القضائية الواسعة والتزامه طوال حياته المهنية بالمبادئ والأهداف التي يقوم عليها نظام روما الأساسي.

وقد كرس القاضي الدكتور ليزلي فان رومبي حياته المهنية بكاملها لخدمة العدالة. إذ بعد وقت قصير من استكمال دراسته في جامعة الجمهورية، وحصوله على درجة الدكتوراه في القانون والعلوم الاجتماعية بدرجات متميّزة، أدّى به حبّه للمهنة إلى الانضمام إلى مجال القضاء في المستوى الذي يبدأ عنده القضاء، أي، بوصفه قاضي الصلح. وأدّى نجاحه المبكر في القضاء على ترقياته اللاحقة المستمرة من دون عوائق؛ وفي عام 2004 أصبح رئيساً لمحكمة العدل العليا، وهي أعلى رُتبة يمكن أن يصلها القاضي في الجمهورية. واعترافاً بمؤهلاته المهنية الاستثنائية، انتخبه أقرانُه رئيساً للمحكمة العليا مرة أخرى لفترة 2011 - 2012.

إن الإحساس بالعدالة والالتزام بأهداف وغايات المحكمة الجنائية الدولية الذي برهنه القاضي الدكتور فان رومبيي طوال مسيرته بأكملها، يمكن تلخيصه في التغييرات الجوهرية التي أُدخلت على الاجتهاد القانوني في محكمة العدل العليا بأوروغواي أثناء عمله في تلك الهيئة. فقد أعلنت هذه المحكمة عدم دستورية ما كان يُعرَف باسم قانون سقوط الدعوى العامة، والذي كان ينصّ على العقبة القانونية أمام محاكمة أفراد القوات المسلحة المتهمين بارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان أثناء الحكم الدكتاتوري العسكري في أوروغواي، في الفترة مابين عامي 1973 و1985.

وبفضل هذا التحول في الأحداث، أصبح من الممكن لمحكمة العدل العليا لأول مرة، إدانة أفراد من الجيش القمعي الذين ارتكبوا تلك الأفعال طيلة تلك الفترة. ويظهر هذا، على سبيل المثال، من الأحكام الصادرة في قضايا الرائد خوسيه غافازو وآخرين، المدانين ب28 تُهمة بجرائم القتل عمداً المشدّدة، والرئيس السابق بحكم الأمر الواقع الجنرال غريغوريو ألفاريز وآخرين، المدانين ب37 تهمة خاصة بجرائم القتل عمداً.

وتجدر الإشارة إلى أن الفتوى القانونية لمحكمة العدل العليا فيما يخصّ "قانون التقادم"، وكذلك الأحكام الصادرة، تلقت أقصى درجات الاهتمام من الرأي العام الوطني، نظراً للحساسية السياسية للقضايا المعنية.

وعلاوة على ذلك، تأكّدت أهمية عمل القاضي فان رومبيي بالنسبة لمحكمة العدل العليا، ومن ثمّ بالنسبة للفقه الوطني، إذ أُوكلت إليه صياغة الأحكام التي مكّنت من محاكمة الرئيس السابق بحكم الأمر الواقع االدكتور خوان ماريا بوردابيري.

ولم تقتصر المسيرة المهنية للقاضي فان رومبي على مسؤوليات السلطة القضائية في أوروغواي؛ وإنما كرّس طاقاته أيضاً للقضايا القانونية والقضائية على الصعيدين الإقليمي والدولي. وفي هذا الصدد، فإن مشاركته كرئيس وكمستشار تعدّ مشاركة مكثّفة بقدر ما هي مشاركة معتَرَف بها. وقد شارك في محافل مختلفة: مثل المؤتمرات والمشاريع المتخصصة التي تنظمها مختلَف المؤسسات القانونية، مثل معهد أمريكا اللاتينية التابع للأمم المتحدة لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، ورابطة البلدان الأمريكية للمحامين، وبعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان في غواتيمالا، والأمم المتحدة نفسها.

كما يشارك الدكتور فان رومبي بشكل مكثف في إلقاء المحاضرات في العديد من مراكز تدريس القانون المتخصصة. ويقوم أيضا بالتحقيقات القانونية، كما يتضح من نشره لعدد كبير من الأوراق والأعمال المتخصصة.

وتتّضح كفاءة القاضي الدكتور فان رومبي الثابتة أيضاً من العديد من الطلبات المقدمة من الهيئات الوطنية لاستشارته بشأن القضايا الرئيسية للنهوض بالنظام القانوني الأوروغوايي وتنظيمه. وفي هذا الصدد، فقد تمّ الاعتراف له تقديرا لإسهاماته في تنفيذ قانون الإجراءات العام الجديد، والإصلاح الدستوري للسلطة القضائية الذي عززه الجهاز التنفيذي في عام 1993 والتحسينات العَمَلية التي أُدخلت في مجال إقامة العدل.

وفيما يتعلق بالمتطلبات بموجب المادة 36، الفقرة 3 (ج) من نظام روما الأساسي، إن القاضي الدكتور ليسلي فان رومبي يتقن لغات العمل في المحكمة الجنائية الدولية كما يُتقن اللغتين البرتغالية والإيطالية.